

غرفة تجارة وصناعة البحرين
إدارة سوق العمل والدراسات

تقرير

حول منتدى

” نحو آليات فاعلة لدعم وتنمية القطاع الخاص البحريني ”

الاثنيين 24 مايو 2010 – مبنى بيت التجار- قاعة المؤتمرات

نظمت غرفة تجارة وصناعة البحرين، بالتعاون مع هيئة صندوق العمل " تمكين " منتدى تحت شعار " نحو آليات فاعلة لدعم وتنمية القطاع الخاص البحريني"، والذي عُقد صباح يوم الاثنين الموافق 24 مايو 2010، برعاية ومشاركة الدكتور نزار صادق البحارنة رئيس مجلس إدارة تمكين، والدكتور عصام عبدالله فخرو رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، وبحضور عدد من الفعاليات الاقتصادية، وأعضاء من مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، وأصحاب الأعمال وممثلي شركات ومؤسسات القطاع الخاص البحريني والصحافة المحلية.

ويأتي هذه المنتدى حرصاً من الغرفة على تحقيق الاستجابة لرغبة قطاع واسع من أصحاب الأعمال، الذين كان لديهم العديد من التساؤلات والملاحظات حول رسوم العمل، واستجابة كذلك لرغباتهم التي أثاروها أثناء اجتماع الجمعية العمومية العادية الأخيرة للغرفة، خصوصاً ما يتعلق منها بكيفية إدارة هذه الرسوم وإلى أين تُوجه، ومردود هذه الرسوم على الشركات والمؤسسات وكيف يمكن أن تحقق الفائدة لصاحب العمل الذي يدفع هذه الرسوم، بالإضافة إلى كيفية الاستفادة من البرامج والخدمات التي تقدمها تمكين للقطاع الخاص، وغير ذلك من الملاحظات والتساؤلات التي وجدت الغرفة بأنه من المناسب أن تطرح في هذا المنتدى بكل شفافية ووضوح حتى يستطيع أصحاب الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص من الوقوف على واقع وطبيعة وأهداف رسوم العمل.

وتم في المنتدى بحث كافة الجوانب المتعلقة بمسار رسوم سوق العمل، من خلال الكلمات وأوراق العمل المقدمة والمناقشات والحوارات، التي تضمنت الأمور التالية:

أولاً : الكلمات الافتتاحية:

بدأ المنتدى بكلمة الدكتور نزار صادق البحارنة رئيس مجلس إدارة تمكين، أثنى خلالها على ما تقوم به غرفة تجارة وصناعة البحرين من جهود حثيثة في إبراز أهمية ودور

القطاع الخاص التجاري والصناعي في عملية التنمية الاقتصادية للمملكة، كما أشار إلى الدور المتميز الذي يتيح هذا المنتدى، من حوار مفتوح لمناقشة مستجدات الأمور الاقتصادية في المنطقة من تحديات وإنجازات، منوهاً إلى أن الاقتصاد البحريني يُعد من أكثر الاقتصاديات تنوعاً واستدامة في العالم العربي، حيث استطاعت مملكة البحرين أن تحافظ على مستوى متميز للإنتاج الاقتصادي رغم الظروف والصعوبات الاقتصادية التي يواجهها العالم اليوم، مؤكداً على أن ذلك النمو يرجع إلى تكاتف الجهود المبذولة بين مختلف القطاعات والجهات تحت مظلة قيادتنا الرشيدة في الدفع بعجلة النمو للأمام، وما شهدته البحرين من تفعيلٍ ملموسٍ لمسيرة الإصلاح وما تبعه من إصلاح في سوق العمل، مضيفاً إن ما حققته البحرين من نجاح اقتصادي متميز، ما هو إلا حصيلة ما يتمتع به الاقتصاد من حرية وتنوع في مختلف القطاعات، كما أن وجود مؤسسات وهيئات ذات دور كبير في تفعيل مبدأ الشفافية والانفتاح ساهم في خلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمارات الخارجية والمحلية، وإن القطاع الخاص هو أساس بناء الاقتصاد الحر الذي يساهم في زيادة الدخل القومي للبلاد، ناهيك عن دوره المهم والأساسي في البناء والمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والبشرية على حد سواء.

وأكد أن أهداف تمكين تتمثل في المساهمة في تنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال دعم وتحسين إنتاجية مؤسسات القطاع الخاص، وتهيئة البيئة المناسبة لجعل البحرينيين الخيار الأفضل للتوظيف، وبذلك، تساهم تمكين في تطوير القطاع الخاص لجعله محرك النمو الاقتصادي في المملكة، وخلق فرص عمل جديدة ومناسبة للكوادر البحرينية، من هنا، يأتي هذا المنتدى بالشراكة بين كل من غرفة تجارة وصناعة البحرين وتمكين، تحت شعار "نحو آليات فاعلة لدعم وتنمية القطاع الخاص البحريني"، ليسلط الضوء على التحديات التي يواجهها هذا القطاع المهم، بالإضافة إلى طرق تسهيل عملية تدفق الدعم والمساندة إليه ليتمكن من تحسين إنتاجيته وتنمية أعماله.

وقال باننا ومن خلال المنتدى، نؤكد على أهمية التعاون وفتح مجال الحوار المبني على مبدأ الشفافية بين جميع الجهات في المملكة، وإننا إذ نعتز بهذا التعاون المستمر بين تمكين وغرفة صناعة وتجارة البحرين فإننا نهيب بكل الأطراف المشاركة للتكاتف والتعاقد لما فيه مصلحة الصالح العام لاسيما المساهمة الفاعلة في زيادة الناتج القومي، متقدماً بالشكر إلى المحاورين وإلى مقدمي أوراق العمل ولأصحاب الأعمال في المقام الأول لحضورهم وإسهامهم في إنجاح المنتدى، مؤملاً أن يحقق المنتدى أهدافه المنشودة.

كما ألقى الدكتور عصام عبدالله فخرو رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، كلمته في المنتدى التي أكد فيها على أن موضوع رسوم العمل كان قد استأثر باهتمام كبير من جانب الغرفة طيلة العامين الماضيين، وفي إطار هذا الاهتمام شهدت القاعة الكبرى بالمبنى القديم للغرفة اجتماعات، وندوات، ولقاءات تشاورية فيما بين أصحاب الأعمال من جهة، وبينهم وبين المسؤولين المعنيين من جهة أخرى وكلها كانت تدور حول أبعاد

وتأثيرات رسوم العمل، وكل ما أثير في هذا الشأن من هواجس وتساؤلات فرضت نفسها على نطاق واسع في أوساط أصحاب الأعمال ولدى غيرها من الأوساط.

وقال إننا اليوم نلتقي مجدداً مع أصحاب الأعمال، وفي المبنى الجديد للغرفة، مبنى بيت التجار، ولكن هذه المرة نلتقي مع تمكين لتداول ما يهم أصحاب قطاع الأعمال وما يجول في خواطرهم وفي أوساط الشارع التجاري، وهو الأمر الذي يعكس ويؤكد حرص الغرفة على تواصل اهتماماتها وعدم توقفها أو سكوتها عن متابعة كافة القضايا المتعلقة بموضوع رسوم العمل، والبحث عن إجابات للتساؤلات المشروعة لقطاع أصحاب الأعمال والتي منها على سبيل المثال: مدى قدرة واستطاعة صندوق العمل "تمكين" على الموازنة بين إيرادات رسوم العمل والأهداف المرسومة، وعن تماشي برامج تمكين مع احتياجات القطاع الخاص، ومعايير قياس مستوى تحقيق خيار الأفضلية للمواطن البحريني وواقع ومقدار تحقيق هذا الهدف لدى القطاع الخاص.

وأضاف الدكتور عصام بأننا نعلم أن هناك لدى البعض قدر من الغموض بأدوار "تمكين" والخدمات التي تقدمها لأصحاب العمل، ومنها بطبيعة الحال ما يتصل بإيرادات وعوائد رسوم العمل، مؤكداً حرص الجميع على أن توجه هذه الرسوم إلى الوجهة التي يستفيد منها أصحاب العمل كافة وبالشكل المأمول والمستهدف، قائلاً بأننا على ثقة في أن مجلس إدارة تمكين برئاسة سعادة الدكتور نزار بن صادق البحارنة يشاطرنا الحرص والاهتمام على بلوغ هذا الهدف، معرباً عن تقدير الغرفة ودعمها لكل الأهداف التي يتبناها "تمكين" خاصة فيما يتعلق بالتنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني، ودعم اسهامات القطاع الخاص، ورفع كفاءة العمال البحرينيين ومقدرتهم الانتاجية وقدرتهم التنافسية في سوق العمل، وتهيئة البيئة المناسبة لهم لجعل البحرينيين الخيار الأفضل للتوظيف، وزيادة إدماج المرأة البحرينية في سوق العمل، وخلق فرص عمل جديدة ومناسبة للعمال البحرينيين .

وكرر الدكتور عصام فخرو تأكيده ومشاطرته لتمكين في بلوغ الأهداف التي تسعى إليها، منوهاً بمواقف ومبادرات الغرفة السابقة المشهود لها في هذا الشأن، معززاً قوله بأن برنامج عمل الغرفة في الدورة الحالية " 27 " يتبنى مشاريع تنسجم مع تلك الأهداف، لعل من بينها مشروع إنشاء مركز تدريبي ببيت التجار في أواخر العام الحالي أو بداية العام المقبل، والذي سيقدم خدمات تدريبية نوعية مميزة للبحرنيين تواكب الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، كما تتدارس الغرفة مشاريع وفعاليات عديدة تصب في اطار تفعيل تلك الأهداف والتوجهات .

وأضاف الدكتور عصام فخرو بأن هذا المنتدى المشترك بين غرفة تجارة وصناعة البحرين وتمكين هو أحد أوجه ترجمة شراكتنا المجتمعية لنمضي معاً على طريق ما ننشده من أهداف وتطلعات، مذكراً بأن الغرفة ممثلة بعضوين في مجلس ادارة تمكين جنباً إلى جنب مع ممثلين عن مجلس التنمية الاقتصادية، واتحاد نقابات العمال وغيرهما من الجهات، وأن يتمكن هذا المنتدى في مناقشة جادة ومثمرة حول المحاور

الأساسية التي وضعت له، والتي تتناول التحديات التي تواجه القطاع الخاص، وتقديم الأجابة الوافية على كل التساؤلات والملاحظات، مؤكداً بأن غرفة تجارة وصناعة البحرين ستظل تولي دوماً كل اهتمام بما يهم أصحاب الأعمال والمؤسسات والشركات الحالية والقوانين المطلوبة، وستبذل كل ما بوسعها لتهيئة البيئة المناسبة التي تخدم الجميع وترفع من جاهزيتهم في رفع قدرة البحرين التنافسية بين دول العالم وفق رؤية البحرين 2030، مكرراً في الختام الترحيب بالجميع، شاكرراً لتمكين التعاون في تنظيم المنتدى، موصلاً شكره للحضور والمشاركين، متمنياً أن يحقق هذا المنتدى الهدف الذي نتطلع إليه جميعاً.

بعد ذلك تحدث الدكتور بور سلطان، الأكاديمي والباحث في شؤون تنمية القطاع الخاص، موجهاً شكره لغرفة تجارة وصناعة البحرين وتمكين على تنظيم هذا المنتدى، مشيراً إلى بعض أسس نجاح أو فشل الأعمال الصغيرة، والظروف التي يجب أن تعمل فيها، من خلال تركيزه على مبادئ عامة في إدارة المشتريات والمبيعات وفقاً لحاجات المؤسسة، ومبدأ التدريب المستمر في مجال عمليات التسويق والاتصال، وكذلك مبدأ التخطيط الجيد للعمليات وليس الاعتماد على الحظ والظروف، وأهمية اختيار الموقع المناسب لفتح المؤسسة كتوافر المواقع الملائمة للزبائن وعدم مضايقة المقيمين في المنطقة، وسلامة المبنى الذي تقام فيه مكاتب المؤسسة حتى لا ترتفع كلفة التأمين على المبنى، ثم أشار إلى دور التجارة الإلكترونية والعمل الافتراضي للانتقال من الخيال إلى الواقع والحقيقة، في التعاملات مع مختلف الشركات في بلدان العالم.

ثانياً : جلسات وأوراق العمل:

توزعت الندوة على جلستي عمل، كانت جلسة العمل الأولى برئاسة السيد/ إبراهيم محمد علي زينل النائب الأول لرئيس الغرفة، واشتملت على ثلاث أوراق عمل، أما جلسة العمل الثانية فكانت برئاسة السيد/ طارق خلف، رئيس جمعية رواد الأعمال، واشتملت كذلك على ثلاث أوراق عمل، ويمكن تخيص أهم ما جاء فيها على النحو التالي:

1. جلسة العمل الأولى:

- **ورقة عمل بعنوان: " التحديات التي تواجه القطاع الخاص البحريني "** قدمها السيد/ فواز المناعي، متحدثاً عن الغرفة، أشار فيها إلى مجموعة من التحديات التي تحد من نجاح مهمة القطاع الخاص وتطوير قدراته على الانتاج والمنافسة، وتمثل التحدي الأول في محدودية المصادر الطبيعية، والثاني في محدودية معدل الانتاجية والثالث تمثل في الأنظمة والقوانين التي تنظم العمل الاقتصادي والاستثماري بشكل عام وتلك التي تحكم عمل قطاع الأعمال بشكل خاص، أما التحدي الرابع فهو المنافسة وتتمثل في تدني فرصة زيادة الانتاجية والابتكار، وضعف معرفة المستثمرين بالسوق

العالمي، وبالتطورات التكنولوجية، والتحدي الخامس الذي تمثل في حجم السوق المحلي والخارجي وكذلك تحدي التمويل الذي يحتاجه قطاع الأعمال لتمويل أنشطته وتنميتها وتطويرها، أما التحدي السابع فتحدد في نوعية المهارات المطلوبة من الموارد البشرية وأخيراً التحدي الثامن فيتمثل في التقنيات الحديثة المطلوبة في عمليات الإنتاج.

● **ورقة عمل بعنوان " معدلات نمو قوة العمل الاجنبية والوطنية " قدم لها السيد/ علي رضي، الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل، تناول فيها معدلات النمو في حجم التشغيل الإجمالي والتي أكد من خلالها إلى أن قطاع الخدمة المنزلية يعتبر من أنشط ثلاث أسواق عمل رئيسية نموًا، مضيفًا إلى أنه كلما كان معدل نمو التوظيف مرتفعًا انعكس ذلك في معدل إنتاجية منخفض، وهناك أيضًا علاقة واضحة بين النمو الاقتصادي للمملكة مع الارتفاع الملحوظ في عدد السكان وإن للعمالة الوافدة في المنشآت ذات الحجم الصغير (أقل من عشرة عمال) أهمية خاصة، وخلص في ورقة عمله إلى القول: بأن واقع العمالة الوافدة في سوق العمل من ناحية حجمها الراهن، يلاحظ استمرار الزيادة في أعدادها، ومن ناحية معدل نموها لا يزال يعتبر معدلًا عاليًا بالمقارنة مع العمالة البحرينية على الرغم من تباطئه مؤخرًا، أما المجال لنشاطها الأساسي يتركز في القطاعات الاقتصادية المعتمدة على عمالة كثيفة وغير ماهرة، مما يؤدي بالنتيجة إلى استمرار تدهور مستوى الإنتاجية الكلية للاقتصاد، ويلاحظ كذلك شدة اعتماد المؤسسات الصغيرة عليها حيث تلعب دورًا مزدوجًا كعامل وكصاحب عمل (ظاهرة تأجير السجلات التجارية)، ويمكن التعرف على نوعية هذه العمالة من خلال تحليل الأجور والمهن التي تعمل بها، مختتمًا ورقته بالقول بأن استمرار ظاهرة " العمالة الوافدة الغير نظامية، يؤثر على نشاط مؤسسات قطاع الأعمال وعلى فرص العمل بالسوق.**

● **ورقة عمل بعنوان: " الخطة الإستراتيجية لتمكين 2010-2014 " قدمها أحمد شاهين ممثلًا عن تمكين، تناول فيها المراحل التي مرت بها هذه الاستراتيجية، والتي تضمنت خمس مراحل تناولت المرحلة الأولى دراسة موسعة عن الاقتصاد العام ثم تحديد القطاعات الاقتصادية المستهدفة، والمرحلة الثالثة تتمثل في تقييم وتطوير الخيارات الإستراتيجية، وأخيرًا تحديد المبادرات والبرامج، كما أشار في ورقة العمل إلى أن هناك خمسة دوافع رئيسية للأنشطة المحتملة لهذه الإستراتيجية ونطاق تغطية توقعاتها الداخلية والخارجية المتمثلة في جعل البحريني الخيار المفضل في الوظائف والنمو وعند استبدال الوظائف غير الماهرة وتحسين إنتاجية العامل، ودعم النمو لخلق وظائف جديدة للبحرينيين وتعزيز الاقتصاد الوطني، ودور تمكين في الاستثمار لخلق فرص عمل ذات قيمة مضافة أكبر من خلال توفير**

التدريب المهني اللازم لرفد القطاعات الاقتصادية بالمهارات اللازمة كالمهندسين والفنيين وخبراء الأعمال والوظائف الأخرى ذات القيمة المضافة خصوصاً في قطاعات الصناعة والتجارة والصحة والتعليم وتقنية المعلومات، ثم أشار للبرامج التي تضطلع بها تمكين لتلبية توجهاتها الاستراتيجية من خلال توفير الإشراف الاستراتيجي والتنسيق لتنمية القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع ريادة الأعمال والمساهمة في نموها وضمان الدعم المالي المناسب وتقديم خدمات دعم الأعمال التجارية وتنمية رأس المال البشري وتنمية الابتكار وزيادة الوعي.

2. جلسة العمل الثانية:

- ورقة عمل بعنوان: " مبادرات القطاع الخاص لتطوير عمل تمكين " قدم لها السيد/إبراهيم الدعيسي، عضو مجلس إدارة الغرفة أشار فيها إلى المنهجية المتبعة وفقاً لقانون تمكين، الذي ينص على أنه لا يمكنها أن تقدم تبرعات مالية للقطاعات الاقتصادية، وإنما يلزمها قانونها فقط بدعم البرامج والأنشطة الاقتصادية، التي تنعكس أثارها على زيادة إنتاجية المؤسسات وجعل البحريني الخيار الأفضل للقطاع الخاص، والمساهمة في تطوير القطاع الخاص لجعله محرك النمو الاقتصادي في المملكة وخلق فرص عمل جديدة ومناسبة للعمال البحرينيين، وأضاف بأن " تمكين " وقعت اتفاقيات عديدة مع وزارات الدولة المتنوعة تحت مسمى مذكرة تفاهم ومنها: مع وزارة العمل، ومع المجلس الأعلى للمرأة، ومع وزارة التنمية الاجتماعية، ومع وزارة الصناعة والتجارة، ومع وزارة الداخلية، ومذكرة تعاون مع مركز البحرين للدراسات، ومن هذا المنطلق اقترح الدعيسي بأن تقوم تمكين بتطوير التعاون مع جهات ومؤسسات العمل الاقتصادي وفي مقدمتها غرفة تجارة وصناعة البحرين، خصوصاً في مجالات إنشاء مشروع مركز تنمية صادرات، ومشروع مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومركز المعارض والأعمال ومركز التدريب، بالإضافة إلى تطوير التعاون في مجالات الاستثمار البحريني الخارجي، وقطاع الزراعة، والتعليم والتعليم الإلكتروني، والطاقة، وقطاع الثقافة البيئية، والتعاون المالي، والتعاون في مجال تقنية المعلومات، وقطاع السياحة.

- ورقة عمل بعنوان: " مبادرات تمكين لدعم القطاع الخاص " قدمها نيابة عن تمكين الدكتور محمد أمين، تناول فيها المبادرات الاستراتيجية لتمكين في دعم القطاع الخاص والتي تركزت في إدارة نمو المؤسسات من خلال مشاريع المحاسبة وبرنامج تحسين الانتاجية وبرامج تقنية المعلومات، وكذلك مبادرات تمويل المشاريع والسوق الإلكترونية، ومبادرات تقديم التمويل والمشورة اللازمة للتوسعة ومنها دعم الصيادين والمزارعين، ثم قدم

إحصائيات لمبادرات قسم دعم القطاع الخاص في تمكين، تضمنت عدد البرامج التي تم تنفيذها وميزانية كل برنامج وعدد المستفيدين من هذه البرامج والتي تمثلت في برنامج دعم النمو، وبرنامج المحاسبة، وبرنامج دعم رأس المال الابتدائي وبرنامج دراسة الجدوى، وبرنامج التمويل، وبرنامج دعم المرأة، وبرنامج دعم المناقصات الإلكترونية.

- **ورقة عمل السيد/ عبد المنعم الشيخ "تمكين" حول برامج تمكين لتنمية الموارد البشرية،** تناولت الورقة رؤية تمكين لإيجاد مسار وظيفي متميز ومستوى معيشي مزدهر، من خلال فلسفتها الساعية الى تحسين المستويات المعيشية للمواطنين، بالاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة وتمكين المؤسسات من التطور والنمو والمساهمة في تحسين سياسات وأنظمة سوق العمل، إنطلاقاً من تحديد الصعوبات المتمثلة في وجود أداء منخفض للمؤسسات مقابل اهتمام قليل بتطوير المهارات وافتقاد السياسات للمعايير الواضحة وأجور متدنية، وهو ما يستدعي ضرورة العمل على إعداد الكفاءات البشرية والاستفادة القصوى منها، والمساهمة في تطوير سياسات سوق العمل، و دعم الأعمال وتمكين المؤسسات من النمو، ثم أشار إلى مبادرات تمكين الاستراتيجية والفئات المستفيدة منها سواء على مستوى توظيف العمالة الوطنية من مختلف المراحل التعليمية أم على مستوى المؤسسات القائمة والجديدة من خلال مجموعة مبادرات مثل مبادرة مساندة جذب الاستثمار وتوفير الكفاءات و حملات التعريف بالمجالات المهنية الغير المعروفة وبرامج التدريب لسد نقص المهارات، وبرنامج تعزيز الكفاءات للمؤسسات وغيرها من المبادرات، ثم تناول واقع برامج التدريب التي تم تنفيذها لسد النقص في المهارات الوظيفية وميزانية كل مشروع وبرنامج والفئات المستهدفة والتي منها برنامج هندسة صيانة الطائرات، وبرنامج الرعاية الصحية والتمريض، وبرنامج المحاسبة، والضيافة والبيع بالتجزئة، والتلمذة المهنية، وشبكات تقنية المعلومات وغيرها من البرامج ومبادرات التوظيف والمشاريع الخاصة وتطوير كفاءات المؤسسات والتطور في السلم المهني.

ثالثًا : الأسئلة والمناقشات:

تركزت معظم المناقشات والأسئلة والملاحظات على معرفة الجوانب المتعلقة بمسار ومصير رسوم العمل التي تحصلها هيئة صندوق العمل " تمكين " من شركات ومؤسسات أصحاب الأعمال مقابل كل عام أجنبي لديهم، تطبيقاً لاستراتيجية جعل المواطن البحريني هو الخيار المفضل في التوظيف لدى شركات ومؤسسات القطاع الخاص، كما أثيرت العديد من التساؤلات حول قضايا العمالة الهاربة ومدى جدية الإجراءات التي تقوم بها هيئة تنظيم سوق العمل لمكافحة العمالة السائبة، وصعوبة

تطبيق نسب البحرين المفروضة على بعض القطاعات والأنشطة، وطالب بعض أصحاب الأعمال هيئة تنظيم سوق العمل برفع درجة التسهيلات وتبسيط الإجراءات وتحسين الخدمات التي تقدمها للشركات والمؤسسات، خصوصاً في مجال حصول أصحاب الأعمال على احتياجاتهم من العمالة الأجنبية.

ويمكن تلخيص أهم النقاط التي أثيرت من قبل أصحاب الأعمال أثناء المناقشات في الأمور التالية:

- عدم قيام هيئة تنظيم سوق العمل، بوضع آلية ثابتة وجادة للقضاء على العمالة السائبة، فضلاً عن فرضها غرامة مخالفة على المقاول البحريني تفوق 1000 دينار، وترك العمالة الهاربة تسرح وتمرح في البلاد.
- إن تمكين وهيئة تنظيم سوق العمل ترفعان شعارات براءة وانشائية لا وجود لها على أرض الواقع من أجل إصلاح سوق العمل، فلم يعد البحريني الخيار الأمثل للتوظيف، وارتفع حجم العمالة الاجنبية في السوق المحلي، وفيما يتعلق برسوم سوق العمل فإن التساؤل يظل قائماً عن مصير ما يتم تحصيله من هذه الرسوم التي من المفترض أن تصرف على العائلات الفقيرة لا انفاقها على دعم وفود تجارية تذهب للخارج.
- إن معطيات الواقع في السوق فرضت على بعض الشركات الحكومية (ألبا ، طيران الخليج) لاتخاذ خيار تسريح الموظفين واعتماد التقاعد الاختياري للموظفين البحرينيين وإحلالها بأجانب بدلاً من البحرينيين.
- إن المستفيد الأول من تمكين هي الشركات الاستشارية التي تستحوذ على حصة كبيرة من الميزانية المخصصة للبرامج التدريبية.
- إن انجازات تمكين لتدريب العمالة الوطنية وإحلال وتدريب العمالة كانت مجرد حبر على ورق تنشر في الإعلانات وحديث الجرائد، وإن تمكين وقعت عدة اتفاقيات كثيرة لتدريب محاسبين بالرغم من أن أغلب من يتم قبولهم في تلك البرامج هم من المؤهلين الجامعيين ممن قضوا سنوات في الدراسة الجامعية، فضلاً عن رحلات وفرت لها تمكين الدعم المالي بمبالغ ضخمة إضافة لتوفير السكن لتلك الوفود في فنادق فخمة، وكل تلك الميزانيات تنفق على برامج لا يلمس منها أدنى استفادة للقطاع الخاص.
- إن تمكين تنحاز في برامجها التدريبية ومناقضاتها بترسيته لشركات من أصحاب النفوذ وتمويل سفرات وعقد اتفاقيات لا وجود لها على أرض الواقع.

● إن نسب البحرنة والوظائف التي يتم الاعلان عنها غير واقعية، وإن عدد من الشركات الحكومية تخصص لها مركزاً للتدريب وتقوم بابتعاث عدد من الموظفين إلى الخارج .

● إن اللجنة التي يتم الحديث عنها وشكلت من قبل الهيئة وإدارة الهجرة والجوازات ووزارة الداخلية والنيابة العامة لمحاربة العمالة السائبة مضى عليها أكثر من عام ولم تحقق أي انجاز، كما أن الحملات التفتيشية تقتصر على تغريم المواطنين وترك العمالة السائبة تسرح بالبلاد.

● أبدى البعض من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدمره من رسوم سوق العمل وبأنهم لم يستفيدوا من برامج تمكين، واقترح أحد الحضور أن تقوم تمكين بشراء خدمات من الحكومة وبيعها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

● إن من الخطوات الهامة التي من شأنها أن تضع حلولاً للعديد من المشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص والحد من حالة الاحتقان لديه، هو إعطاء المزيد من الاهتمام لقضاياهم وتقديم الدعم اللازم له، والعمل على منح المؤسسات المتعثرة قروضا بفوائد ميسرة جداً، وكذلك من خلال تعزيز التواصل والتنسيق معه ومعه ممثليه.

من ناحيته كشف السيد علي رضي، الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل، في معرض رده على الإتهامات الموجهة للهيئة بشأن عدم جديتها في مواجهة العمالة السائبة، كشف عن وجود خطة وطنية لمواجهة العمالة السائبة سيتم تنفيذها بالتعاون مع الجهات المختصة ذات العلاقة .

وفي مداخلة للسيد عبدالإله القاسمي الرئيس التنفيذي لصندوق العمل (تمكين)، للرد بصورة عامة على التساؤلات الموجهة لتمكين، أوضح إن الصندوق أنفق منذ بداية عمله حتى الآن نحو 46 مليون دينار لدعم البرامج الموجهة للقطاع الخاص، وأضاف بأن العقود الملزمة لتمكين في مجال التدريب تبلغ نحو 75 مليون دينار، مشيراً إلى أن الإستراتيجية الجديدة لتمكين، ستركز على دعم مهارات الشباب وتقوية أخلاقيات العمل إلى جانب تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة والمبتدئة، منوهاً إلى أن تمكين تتسلم نحو 80 في المئة من الرسوم التي يدفعها أصحاب العمل نظير تشغيل العمالة الأجنبية بواقع 10 دينار عن كل عامل أو موظف أجنبي شهرياً، بالإضافة إلى رخص تجديد سنوي رسمها 200 دينار، وأضاف بأن تمكين تحصل على نحو 70 مليون دينار سنوياً من هذه الرسوم تنفقها على برامج التدريب وتمويل المؤسسات وزيادة الإنتاجية.